

مراحل ومحطات الاستخدام الدولي للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) دراسة اقتصادية مقارنة

خليل غازي حسن
مدرس مساعد

د. احمد سليمان الصفار
استاذ مساعد

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

مقدمة :

منذ تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فإن الدول المنضمة اليها ادركت ضرورة التدرج في تطبيق الاجراءات التي من شأنها اقامة سوق موحدة خالية من الحواجز التي تعيق حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج فيها ، مما ساهم ذلك في تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة بينها ، واخذت السياسات الاقتصادية التي تنفذها كل ودولة عضو تؤثر بشكل كبير على شركائها ، ومع مرور الزمن فإن تزايد روابط الاعتماد المتبادل ادى الى قيام اول محاولة للتكامل النقدي في المجموعة ضمن خطة (Werner) عام 1970. الا ان تعويم سعر صرف الدولار الامريكى وظهور اختلافات هامة في السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء في اعقاب ازمة النفط الاولى اديا الى انكماش هذا النظام الى منطقة للمارك الالمانى . ولكن محاولة عام 1979 للتعاون النقدي شهدت نجاحا في وضع الية سعر صرف مشترك ERM (Exchange Rate Mechanism) لدول المجموعة ، فشجع ذلك على اتفاق هذه الدول لتحديد عام 1992 كموعدا لاكمال اجراءات السوق الموحدة ، وكان من بين اهم متطلباتها الموافقة على خطة (Delors) 1989 التي حددت ثلاثة مراحل لاقامة الاتحاد النقدي الاوربي (European Monetary Union) EMU فجاءت معاهدة ماستريخت (Mastricht) لتمثل الخطوة الاخيرة لتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي الذي يهدف الى قيادة دول الاتحاد الاوربي (EU) الى وحدة سياسية واقتصادية حقيقية .

اهمية ومشكلة البحث :

تأتي اهمية الدراسة من حقيقة كون دول الاتحاد الاوربي تمثل اكبر كتلة تجارية في العالم وتمتلك سوق داخلية واسعة تضم حوالي (370) وقيام مستهلك يستفيدون من فورات الحجم للانتاج الكبير ، وعليه فإن استبدال العملات الوطنية بعملة موحدة (اليورو) وقيام المؤسسة النقدية الاوربية (European Monetary Institution) EMI ومن ثم البنك المركزي الاوربي (European Central Bank) ECB بمهامها في تنسيق السياسات النقدية وتوحيدها ستساهم بشكل كبير في تثبيت تقلبات اسعار الصرف وتقارب الاعار والتكاليف بين الدول الاعضاء مما يقلل هامش المخاطرة

والايقين لدى التجار والمستثمرين المتعاملين مع هذه السوق فتؤدي بذلك الى تقوية المركز الاقتصادي العالمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي . وتحدد مشكلة البحث في عدم وجود اتفاق جماعي بين دول الاعضاء حول سياسة نقدية موحدة ، ولا توجد لحد الان رغبة جدية لدى البعض منها للتخلي عن سيطرة سلطاتها الوطنية على السياسات لصالح سلطة اخرى مركزية ، اضافة الى ان البعض منها لا تمتلك الامكانيات الاقتصادية التي تؤهل لتلبية شروط الانضمام الى الاتحاد النقدي . واطهرت المفاوضات التي جرت خلال هذا العقد صعوبة تقبل بعضها التضحية بالخصوصيات القومية حيث تشير الى التعارض بين مفاهيم السيادة الوطنية ومتطلبات التكامل الاقتصادي الاوربي تارا

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى تحليل العوامل المختلفة التي من شأنها جعل العملة الاوربية الموحدة (اليورو EURO) عملة دولية رائدة من خلال الوقوف على مدى التزام الدول الاعضاء بشروط معاهدة ماستريخت التي تؤدي الى تقييد هذه الدول بسياسات نقدية ومالية موحدة ، بالاضافة الى الخصائص الاقتصادية التي توفر لعملتها الموحدة فرصة المنافسة على الصفقات الدولية .

فرضية البحث :

تفترض الدراسة بأن قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي الذي بدأ اعماله في 1-1-1999 بأطلاق العملة الموحدة (اليورو) كوحدة حساب ، واستلام البنك المركزي الاوربي لمهامه سوف لن يحدث تغيرا كبيرا في النظام النقدي الدولي بحيث لا يتوقع لهذه العملة ان تنافس الدولار الامريكي في الهيمنة على الصفقات الدولية على المدى القريب .

منهجية البحث :

لتحقيق الهدف فإن البحث يعتمد اسلوب التحليل الاقتصادي المقارن للمؤشرات المتعلقة بالعوامل المختلفة التي تحدد دور العملة الاوربية الموحدة (اليورو) في الصفقات الدولية سواء ما يتعلق منها بالشروط التي يتطلبها اقامة الاتحاد النقدي وفقا لمعاهدة ماستريخت ، او ما يتعلق منها بالخصائص الاقتصادية التي تحدد بدورها الاهمية النسبية لهذا الاقتصاد وتأثيره على الاقتصاد العالمي ، ويتم ذلك بالمقارنة مع خصائص الاقتصاد الامريكي التي جعلت من عملتها ، العملة المهنية على الصفقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، عن طريق ابراز اهمية هذه العوامل في توفير مقومات الاستخدام الدولي لاية عملة والتي من اهمها توافر الثقة في قيمتها واستقرار اسعار صرفها ، وعليه تم تقسيم الدراسة الى منبحين ، الاول يتناول مراحل ومحددات الاتحاد النقدي الاوربي ، اضافة الى العوامل المحددة للاستخدام الدولي لليورو ، اما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل المؤشرات المتعلقة بالمبحث الاول ، وذلك بالاعتماد الى البيانات التي توفرها الاحصاءات والدوريات العالمية المختلفة وخاصة ما يتم اصدارها من قبل مؤسسات الامم المتحدة .

المبحث الاول :- مراحل ومحددات الاتحاد النقدي الاوربي

The STAGE OF EUROPEAN MONETARY UNION :- مراحل الاتحاد النقدي الاوربي

حاول الاتحاد الاوربي دفع عملية التكامل الاقتصادي الى مراحل متقدمة اكثر من أي تكتل اقتصادي اخر ، واتضح هذا من خلال اهتمامها بتنسيق وتوحيد السياسات النقدية ابتداء بتأسيس اتحاد المدفوعات الاوربي (EUROPEAN PAYMENT UNION) (EPU) عام 1950 والى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1991. ايماننا منها بأن استقرار اسعار الصرف بين عملاتها ستساهم في زيادة التجارة البينية ورفع معدلات نموها ، اضافة الى ذلك فأنا دول الاتحاد الاوربي وبصفة خاصة (فرنسا و المانيا) رأيت بأن الاقتصاد العالمي يعاني باستمرار من حالات الاضطراب وعليه يتطلب توحيد الجهود الاوربية لمواجهتها وامتلاك ادوات وامكانات التأثير عليها بدلا من جعل اقتصادياتها عرضة لتلك الحالات الناتجة من المصادر الخارجية وهذا لن يتم الا بتحقيق الوحدة الاقتصادية التامة ، لذا جاءت الخطوات الجادة لاقامة الاتحاد النقدي الاوربي ، بدأ بخطة WERNER عام 1970 و ايجاد النظام النقدي الاوربي عام 1979 ، وخطة (DELORS) uhl عام 1989⁽¹⁾ ، والتي توجدت بتوقيع معاهدة ماستريخت في هولندا ، وتضمنت بأن التوجه نحو العملة الموحدة ستتم بثلاث مراحل وهي:⁽²⁾

المرحلة الاولى : وبدأت عام 1980 وافترضت :

1. ازالة القيود على حركة رأس المال بين دول الاتحاد .
2. تنسيق وتقارب السياسات الاقتصادية فيما بينها .
3. تقليص معدلات التضخم .

المرحلة الثانية : وبدأت عام 1994 حيث اقيمت المؤسسة النقدية الاوربية (EMI) كبادرة لتأسيس البنك المركزي الاوربي (ECB) وقامت المؤسسة بأداء مهمتها في متابعة وتنسيق السياسات الاقتصادية التي تتطلبها الانضمام الى الاتحاد النقدي ، وكان دور المؤسسة استشاريا وحققت مساحة واسعة من الارضية المشتركة للاتفاق وتهيئة الظروف الملائمة لبدء المرحلة الاخيرة⁽³⁾ .

المرحلة الثالثة :بدأت بالفعل في 1-1-1999 ، حيث تم تبني العملة الموحدة (اليورو) كوحدة حساب في المؤسسات المالية والمصرفية للدول التي استطاعت الايفاء بشروط الانضمام للاتحاد ، وتم احلال البنك المركزي الاوربي محل المؤسسة النقدية الاوربية ليبدأ بواجباته في وضع السياسات النقدية على مدى اوسع .

ثانيا : محددات اقامة الاتحاد النقدي الاوربي :-

هناك اجماع تام بأن التقارب والتوحيد بين السياسات الاقتصادية الكلية للدول الاعضاء هي الوسيلة الوحيدة لاقامة الاتحاد النقدي ونجاحه ، وعليه عندما باشر الاتحاد الاوربي

بالتخطيط لخلق منطقة العملة الموحدة واستبدال العملات الوطنية باليورو وضع عدة قيود على السياسات الاقتصادية الكلية للدول الراغبة بالانضمام اليها . ووضعت معاهدة ماستريخت معايير متقاربة للاتحاد النقدي والاقتصادي ، فحددت قيود صارمة على السياسات المالية النقدية⁽⁴⁾

خشية ان يصبح هذا الاتحاد ضعيفا لا يمتلك مقومات النجاح ، وعليه اتفقت دول الاتحاد الاوربي على جملة من المحددات شروط اساسية للانضمام الى الاتحاد النقدي وهي⁽⁵⁾ :-

1. المحافظة على معدل للتضخم لا يزيد بنسبة 1.5% عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاثة التي تتميز بأدنى معدلات للتضخم في الفترة قبل الانضمام .

2. استقرار اسعار الصرف وتجانسها مع الية النظام النقدي الاوربي خلال سنتين قبل الانضمام .

3. ان لا تتجاوز اسعار الفائدة للفترة الطويلة بنسبة 2% . على متوسط اسعار الفائدة للدول الثلاثة الاقل تضخما .

4. ان لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي عن 3% .

5. ان لا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي عن 60% . واذا ما علمنا بأن حجم استخدام اية عملة على المستوى العالمي يعتمد على حجم الطلب عليها لاغراض متعدد (كوحدة حساب ، وسيط للتبادل او مخزن للقيمة) عليه لكي يكون للاتحاد النقدي الاوربي قدرة للتاثير على النظام النقدي الدولي وتصبح عملته الموحدة (اليورو) رائدة في المعاملات الدولية كالدولار الامريكي فإنه يتطلب من دول الاتحاد الاوربي الالتزام بما يلي⁽⁶⁾ :

1- ان يبدأ البنك المركزي الاوربي بمحاربة التضخم وعليه ان يبرهن بأنه ملتزم بتحقيق استقرار الاسعار ، لان هذا يساعد على توافر الثقة في قيمة عملتها ومن ثم في الاداء الاقتصادي لدول الاتحاد ، وهذا يعني وجوب استقرار اسعار الصرف مقارنة بالعملات الاخرى لكي يقلل هذا من احتمالات الايقين في التعامل لدى الشركاء التجاريين والعملاء الاقتصاديين .

2- تشجيع اندماج الاسواق المالية وتحررها لأن هذا سيساهم مع احلال اليورو محل العملات الوطنية -الى تخفيض تكاليف الصفقات التجارية والمالية وتوحيد اسعار الفائدة او الحد من تعددها مما يساهم في زيادة الطلب العالمي على اليورو للاستخدامات المختلفة .

3- دعم المركز الاقتصادي لدول - الاتحاد الاوربي على المستوى العالمي من خلال المحافظة على معدلات النمو المتزايدة والمستقرة لزيادة مساهمتها في التجارة الدولية وكذلك مساهمتها في اجمالي الانتاج العالمي ، لان هذا سيدعم العملة الموحدة لتصبح مألوفة ومرغوبة لدى الشركاء التجاريين كوحدة حساب ووسيط للتبادل .

4- ان تدعم دول الاتحاد الوروبي حالة الاستقرار السياسي لان ذلك سينعكس على السياسات الاقتصادية والاداء الاقتصادي فيها ، لذا فالدعم الساسي للاتحاد النقدي الاوربي ، الذي تأسس متجددا التوقعات المتشائمة التي تؤكد بأن مصيره سيكون مشابها لمصير مشروع الثعبان الاوربي في النفق⁽⁷⁾ ، (The snake in the tunnel) سيوفر ثقة اكبر لدى المتعاملين باليورو .

المبحث الثاني :- تحليل وتقييم محددات الاستخدام الدولي لليورو :

بالخطيط لخلق منطقة العملة الموحدة واستبدال العملات الوطنية باليورو وضع عدة قيود على السياسات الاقتصادية الكلية للدول الراغبة بالانضمام اليها . ووضعت معاهدة ماستريخت معايير متقاربة للاتحاد النقدي والاقتصادي ، فحددت قيود صارمة على السياسات المالية النقدية⁽⁴⁾

خشية ان يصبح هذا الاتحاد ضعيفا لا يمتلك مقومات النجاح ، وعليه اتفقت دول الاتحاد الاوربي على جملة من المحددات شروط اساسية للانضمام الى الاتحاد النقدي وهي⁽⁵⁾ :-

1. المحافظة على معدل للتضخم لا يزيد بنسبة 1.5 % عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاثة التي تتميز بأدنى معدلات للتضخم في الفترة قبل الانضمام .

2. استقرار اسعار الصرف وتجانسها مع الية النظام النقدي الاوربي خلال سنتين قبل الانضمام .

3. ان لا تتجاوز اسعار الفائدة للفترة الطويلة بنسبة 2% . على متوسط اسعار الفائدة للدول الثلاثة الاقل تضخما .

4. ان لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي عن 3% .

5. ان لا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي عن 60% . واذا ما علمنا بأن حجم استخدام اية عملة على المستوى العالمي يعتمد على حجم الطلب عليها لاغراض متعدد (كوحدة حساب ، وسيط للتبادل او مخزن للقيمة) عليه لكي يكون للاتحاد النقدي الاوربي قدرة للتاثير على النظام النقدي الدولي وتصبح عملته الموحدة (اليورو) رائدة في المعاملات الدولية كالدولار الامريكي فإنه يتطلب من دول الاتحاد الاوربي الالتزام بما يلي⁽⁶⁾ :

1- ان يبدأ البنك المركزي الاوربي بمحاربة التضخم وعليه ان يبرهن بأنه ملتزم بتحقيق استقرار الاسعار ، لان هذا يساعد على توافر الثقة في قيمة عملتها ومن ثم في الاداء الاقتصادي لدول الاتحاد ، وهذا يعني وجوب استقرار اسعار الصرف مقارنة بالعملات الاخرى لكي يقلل هذا من احتمالات الايقين في التعامل لدى الشركاء التجاريين والعملاء الاقتصاديين .

2- تشجيع اندماج الاسواق المالية وتحررها لأن هذا سيساهم مع احلال اليورو محل العملات الوطنية -الى تخفيض تكاليف الصفقات التجارية والمالية وتوحيد اسعار الفائدة او الحد من تعددها مما يساهم في زيادة الطلب العالمي على اليورو للاستخدامات المختلفة .

3- دعم المركز الاقتصادي لدول - الاتحاد الاوربي على المستوى العالمي من خلال المحافظة على معدلات النمو المتزايدة والمستقرة لزيادة مساهمتها في التجارة الدولية وكذلك مساهمتها في اجمالي الانتاج العالمي ، لان هذا سيدعم العملة الموحدة لتصبح مألوفة ومرغوبة لدى الشركاء التجاريين كوحدة حساب ووسيط للتبادل .

4- ان تدعم دول الاتحاد الوروبي حالة الاستقرار السياسي لان ذلك سينعكس على السياسات الاقتصادية والاداء الاقتصادي فيها ، لذا فالدعم الساسي للاتحاد النقدي الاوربي ، الذي تأسس متجددا التوقعات المتشائمة التي تؤكد بأن مصيره سيكون مشابها لمصير مشروع الشعبان الاوربي في النفق⁽⁷⁾ ، (The snake in the tunnel) سيوفر ثقة اكبر لدى المتعاملين باليورو .

المبحث الثاني :- تحليل وتقييم محددات الاستخدام الدولي لليورو :

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فإن الدولار الأمريكي يستخدم بوصفه العملة الدولية الرائدة ، حيث استطاع التغلب على المنافسة التي واجهها في البداية من الباون الاسترليني ومن ثم السين الياباني والمارك الألماني (8) ، وإذا ما علمنا بأن المركز المهمين الدولار الأمريكي انما يعود الى قوة الاقتصاد الأمريكي الذي كان ينتج ما يقارب 80% من اجمالي الانتاج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن هذه النسبة بلغت ما يقارب 27% عام 1996 ، وهي نسبة تفوق عليها حصة الاتحاد الاوربي ، فإن التوقعات تشير الى ان يصبح النظام النقدي الدولي ثنائي الاقطاب ، يقتسم فيه الدولار الأمريكي واليورو مجموع المعاملات الدولية ، لان عملية استخدام العملات دوليا توجهها بشكل كبير فوق السوق . أل ان معرفة حجم المنافسة التي يحدثها اليورو في الاسواق الدولية يتطلب تحليل المؤشرات المتعلقة بمحددات استخدامه دوليا .

اولا : المؤشرات المتعلقة بشروط الانضمام الى الاتحاد النقدي الاوربي : اولت معاهدة ماسترخيت اهمية خاصة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وحيث ان ذلك يحدث بتبين الحكومات وابنوك المركزية لسياسات اقتصادية كلية موحدة ، فإن المعاهدة حددت شروط الانضمام الى الاتحاد النقدي بصيغة توفر الارضية المشتركة والملائمة ، لذلك اخذت بنظر الاعتبار مستوى الاداء الاقتصادي فيها خلال السنوات السابقة ، وبالاعتماد على المؤشرات التي توفرها بيانات عام 1994 (انظر جدول (2)) ، توجب على الدول الراغبة في الانضمام الى الاتحاد النقدي الالتزام بضرورة عدم السماح للتضخم بتجاوز معدل 3.1% وعدل الفائدة للفترة الطويلة عن 10.3% ، ونسبة العجز في الميزانية الى الانتاج المحلي الاجمالي عن 3% ، ونسبة رصيد الدين الحكومي الى الناتج المحلي عن 60% ، وازضافة الى ذلك تتطلب الحفاظ على استقرار اسعار صرف عملاتها خلال الفترة التي تسبق دخولها الاتحاد النقدي ، أي لغاية اطلاق العملة الموحدة ، وعدى ذلك فإنه يتوجب على كل دولة لاتفي بهذه الشروط الانتظار لحين توفر هذه الشروط في ادائها الاقتصادي .

اولا : تحليل المؤشرات المتعلقة بمعايير ماسترخيت :

1- التضخم : في ضوء الشروط المتعلقة بالتضخم ، فقد تطلب من اليونان ، ايطاليا ، البرتغال واسبانيا تخفيض معدلات التضخم فيها الى 3.1% ، وبمتابعة تطور معدلات التضخم المبينة في جدول (3) يتبين بأن دول الاوربي نجحت في تخفيض هذه المعدلات ، وتشير الدراسات (9) الى ان هذه الحالة تنطبق على جميع الدول المتقدمة فالمعدلات التي حققتها في عام 1997 تعتبر الاقل منذ الستينات ، فبينما كان معدل التضخم 3.3% عام 1994 بلغ ، 2.25% (3% ، 2.5% كمتوسط للاعلام 1995,1996,1997 على التوالي في دول الاتحاد الاوربي ، وما يشير الى جدية هذه الدول في هذا الاتجاه يلاحظ بان ايطاليا مثلا تبنت سياسة نقدية متشددة لمحاربة التضخم ، فبينما بلغ معدل التضخم 5.62% عام 1995 وهذا ما يفوق متوسط معدل التضخم في دول الاتحاد الاوربي ، نجد بأنها نجحت في تخفيضه الى ادنى مستوى له منذ عام 1969 وهو 3% عام 1996 ، وهذا يوضح بأن الحكومة الايطالية خططت لسياسة مالية ونقدية من شأنها تأمين تحقيق ايطاليا لشروط معاهدة ماسترخيت ، وفي الوقت الذي استطاعت فيه اغلبية

دول الاتحاد من تخفيض معدلات التضخم في اقتصادياتها ، الى ما يقارب 2% عام 1998 (انظر جدول 14) فان اليونان مثلا لم تستطع ذلك وبالتالي لم تتمكن عن الدخول في الاتحاد النقدي في الموعد المحدد .

2- اسعار الفائدة للفترة الطويلة :- LONG TERM RATES

وفقا للنسبة المعيارية لاسعار الفائدة للفترة الطويلة التي حددتها ماسترخيت فإنه استوجب على كل من (ايطاليا، البرتغال ، اسبانيا ، والسويد) تخفيض معدلات الفائدة فيها الى 10.3% وفي حين اعتبر معدل الفائدة الالمانى الذي بلغ 7% مثاليا⁽¹⁰⁾ ، فان الاخذ بنظر الاعتبار المعدلين ، نرى بأن الفروق قد اقلصت بشكل كبير بين معدل الفائدة الالمانى معدلات الفائدة في كل من ايطاليا ، واسبانيا ، والبرتغال وايرلندا ، وفي نفس الوقت انعدمت الفروق بين معدل الفائدة في المانيا وفرنسا في عام 1997 وهذا ما يدل على ان معدلات الفائدة في هذه الدول اقتربت من 7% وهذا ادنى من المعدل الذي لا يقبل الاتحاد النقدي بتجاوز ، ويلاحظ نفس الشيء على معدلات الفائدة في بريطانيا ، اما بالنسبة لمعدلات الفائدة في كل من (النمسا ، بلجيكا ، الدنمارك ، هولندا ، ولوكسمبورغ) فإن التغيرات فيها تسير في نفس الاتجاه الالمانى ، كون التغيرات في عملاتها ايضا تسير في نفس اتجاه التغيرات في المارك الالمانى ، وعليه فان سياستها الاقتصادية تؤمن هذا السلوك ، في الوقت الذي كان متوسط معدل الفائدة للفترة الطويلة لدول الاتحاد الاوربي حوالى (9.04%) عام 1994 فانه يبلغ 7.3% عام 1996 ، 7% عام 1990⁽¹¹⁾ ، واذا ما علمنا بأن معدلات الفائدة للفترة الطويلة تعتمد على قوى السوق فتعكس تقديرات السوق للمتغيرات التي تؤثر عليها مثل معدلات التضخم . فان الانخفاض في معدلات الفائدة لدول الاتحاد الاوربي انما يعود الى انخفاض معدلات التضخم والسياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها هذه الدول لتخفيض معدلات الفائدة وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدولين (4 ، 14) .

3- نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي :

مثلت نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي المقررة وهي 3% ، التحدي الاكبر امام واضعي السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي ، اذا يلاحظ من جدول (2) انه باستثناء (المانيا ، ايرلندا ، لوكسمبورك ، وهولندا) فإنه نسبة العجز هذه في بقية دول الاتحاد الاوربي تفوق النسبة المقررة كشرط للانضمام للاتحاد النقدي ، وبالرغم من ان هذه النسبة لم تكن اقل من (3.6%) منذ الثمانينات الا انها استطاعت تخفيضها بشكل كبير منذ عام 1995 (انظر جدول 5) ، وفي حينه توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بان دول الاتحاد الاوربي ستمكن من بلوغ مستوى العجز الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يحقق شروط اتفاقية ماسترخيت لغاية 1997 ، وهذا ما يتبين من خلال تطور نسبة العجز هذه خلال العامين 1995-1996 ، فبينما كان هذا المستوى 5.6% عام 1994 فإنه بلغ 5.3% و 4.9% للعامين 1995-1996 على التوالي ، فمثلا تمكنت ايطاليا من تطبيق سياسات مالية متشددة (تقليص الانفاق وزيادة الإيرادات) ، التي ساهمت في تخفيض نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي الى 52.5 عام 1998 . وطالما التزمت دول الاتحاد الاوربي بمثل هذه السياسات المالية والتي لا تطلب الكثير من التشدد في البعض منها ، فإنه يتوقع لجميع الدول امكانية الايفاء بشروط الانضمام الى الاتحاد النقدي ولكن ليس جميعها في الموعد المقرر لاطلاق اليورو ، لان سياستها الاقتصادية المحارية للتضخم (وبصفة خاصة تقليل الانفاق سنوياً في

النهاية الا تخفيض حتمي في هذه النسب ، ففي المانيا مثلا بالرغم من ارتفاع هذه النسبة حيث بلغت 3.5% و 4% في العامين 1995-1996 في حين كانت 2.5% عام 1994 ، فأن العوامل التي ساهمت في ذلك (توجيه استثمارات ضخمة لاعادة بناء المانيا الديموقراطية بعد الوحدة ، كان تأثيرها مؤقتة) ، حيث عادت لتتخفيض الى 2.5% عام 1998 ، اضافة الى ذلك فأن التخفيضات التي اجرتها الدول الاخرى جعلت من هذه النسب اكثر تقاربا في الدول الاعضاء ، ولعل هذا الهدف اكثر اهمية من وجهة نظر مخططي السياسات الاقتصادية ، لان تناسق السياسات الاقتصادية وتوحيدها تعود بالنهاية الى النتائج المرغوبة من قبل الجميع .

4- نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي :-

لوحظ خلال العقود الماضية ان نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ينمو بمعدلات متسارعة ، ولان دول الاتحاد الاوربي تعني بان هذه النسبة لا يمكن ان تتزايد الى ما لانهاية ، فعند حد معين لا يكون بمقدور الحكومة تغطيه العجز المتزايد باستخدام قروض جديدة ، وهذا ما يجعل لجوئها الى وسيلة تمويل العجز يخلق النقود مستحيلا ايضا ، وبهدف تجنب هذه المشاكل اشترطت معاهدة ماسترخيت بذل جهود كافية بحيث لا يتجاوز نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي عن 60% ، ويلاحظ من الجدول (2) انه باستثناء (بلجيكا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، هولندا والسويد) فان النسب المبنية لبقية الدول مقاربة الى حد ما من النسب المقررة ، وعليه تطلب من هذه الدول اتخاذ الاجراءات الكافية لزيادة اليرادات الحكومية وتقليل الانفاق بغية تخفيض رصيد الدين الحكومي ونسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وبالرغم من ان جميع الدول لم تستطع تخفيضه الى النسبة المطلوبة ، الا ان تقارير الامم المتحدة تشير الى ان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي هي في انخفاض مستمر بسبب السياسات المالية والنقدية التي تلتزم بها هذه الدول بهدف تهيئة نفسها لدخول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي⁽¹²⁾ ، وقد توضح لدى هذه الدول بأن تخفيض نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي مسألة صعبة التحقيق لغاية 1999 او حتى عام (2002) ، ولكن تبين لها ايضا ، ولكن تبين لها ايضا ، اذا ما استطاعت الابقاء على معدلات نمو مستقرة ومنتزعة ، اضافة الى تخفيض نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي الى 3% او اقل فان انخفاض رصيد الدين الحكومي سيتحقق بشكل تلقائي⁽¹³⁾ .

5- اسعار الصرف الحقيقية : Real Exchange Rate

بمقارنة الارقام القياسية لتطور اسعار الصرف الحقيقية لعملات الدول المبنية في الجدول (6) ، نلاحظ بأن سعر صرف الفرنك الفرنسي اكثر استقرارا من اسعار صرف العملات الاخرى ، ورغم التغير الملحوظ في اسعار صرف الباون الاسترليني والمارك الالمانى في عام 1995 الا انها عادت لتستقر عند معدلات متقاربة لعام 1994 ، واذا ما علمنا بأن اسعار صرف عملات غالبية الدول الاخرى تستجيب لتغيرات في اسعار صرف الدول الثلاثة اعلاه ، فأن نمط التغير في اسعار الصرف اعلاه تسري على عملاتها ايضا⁽¹⁴⁾ وفيما يخص الليرة الايطالية (التي طالما استنيت من قواعد الصرف الاوربية بأعطائها هوامش ذبذبة اكبر من بقية عملات دول الاتحاد الاوربي) فلاحظ التغير الكبير في اسعار صرفها في عام 1996 مقارنة بالاعوام 1994 ، 1995 ولعل ارتفاع سعر الصرف الليرة الايطالية في عام 1996 يعود الى تبني ايطاليا لسياسة نقدية متشددة لمحاربة التضخم⁽¹⁵⁾ . ولكي تستطيع الدول التي تتميز بعدم استقرار اسعار صرف

عملاتها الدخول الى الاتحاد النقدي ، فعليها اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها زيادة هامش الاستقرار في هذه الاسعار ، لان ذلك من شأنه تعظيم الفوائد الاقتصادية الناجمة من الاستقرار الاقتصادي وتوحيد السوق ، حيث قدر تقرير المفوضية الاوروبية المشتركة فوائد ازالة تكاليف الايقين في اسعار الصرف بما يقارب (10%) من الناتج القومي الاجمالي لدول الاتحاد الاوربي ، وهذا ينتج من انخفاض تكاليف المخاطرة لرأس المال ، اضافة الى فوائد الاستقرار الاقتصادي والمستوى العام للاسعار التي تساعد عملية تنظيم المالية العامة . واخيرا وبعد ان حل الموعد المحدد لاطلاق العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) في 1999/1/1 فان احدى عشرة دولة من دول الاتحاد الاوربي استطاعت تحقيق شروط الانضمام الى الاتحاد النقدي ⁽¹⁶⁾ ، اما الدول التي لم تتمكن من ذلك فقد اعطيت لها فترة زمنية لتقوم فيها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتكييف اوضاعها الاقتصادية مع متطلبات الاتحاد النقدي الذي يهدف الى اطلاق اليورو في السوق كعملة بديلة لل عملات الوطنية في 2002/1/1 ، وتم تحيد اسعار صرفه ⁽¹⁷⁾ مقابل العملات الوطنية لدول الاتحاد والعملات الدولية الاخرى في 1998/12/31 .

ثانياً: تحليل العوامل المتعلقة بالخصائص الاقتصادية :

يقصد بهذه الخصائص العناصر والمقومات الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي التي من شأنها دعم امكانات استخدام العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) دولياً ، والتي تم اطلاقها كوحدة حساب في المؤسسات المصرفية الاوروبية في 1999/1/1 ، منها عناصر التي توفر الثقة في قيمتها ومستوى التضخم ، وبالتالي تحدد مدى استقرار اسعار صرفها مقابل العملات الدولية الاخرى ، اضافة الى عاملي الاستقرار السياسي وحجم الاسواق المالية ومدى تحررها . ولما كان الاستخدام الدولي لعملة معينة يتركز بشكل اساسي في وظيفتها كوحدة للحساب ووسيط لتبادل فان هذه العوامل ستحدد هامش الايقين والمخاطرة في استخدام اليورو من قبل الشركاء التجاريين والعملاء الاقتصاديين ⁽¹⁸⁾ ، لان حيازة اية عملة وهيمنتها على الصفقات الدولية تعتمد على حجم المخاطرة والعوائد الناتجة من التعامل بها ، وهذا لا يعني بطبيعة الحال اهمال وظيفة العملة كمستودع على القيمة ، الا ان تجارب الدولية تشير انه على الرغم ان الاصول المقومة بالمارك الالمانى والين الياباني كانت تأتي بعوائد اكبر من الاصول المقومة بالمارك الالمانى والين الياباني كانت تأتي بعوائد اكبر من الاصول المقومة بالدولار الامريكي ، الا ان الاخير بقي العملة الرائدة لاستخدامه كوسيط لتبادل ووحدة للحساب على مدى اوسع في الصفقات الدولية ⁽¹⁹⁾.

1. التضخم :- استطاعت دول الاتحاد الاوربي خلال السنوات الماضية تخفيض معدلات التضخم فيها باستمرار ، فالجدول (3) يشير الى ان هذا المعدل كان حوالي 5% في بداية التسعينات في الوقت الذي بلغ 2.25% عام 1997 ، ويعتبر هذا الانجاز مؤشراً هاماً على كفاءة اداء الاقتصاد الاوربي ، فضلاً عن كونه مؤشراً على التزام هذه الدول بمتطلبات اقامة العملة الموحدة ، فدولة مثل ايطاليا استطاعت تخفيض معدل التضخم من 5.6% عام 1996 الى 3% فقط عام 1996 ، وهي تعتبر نسبة جيدة خلال سنة واحدة فقط ، كما حافظت بقية الدول وخاصة ذات الاقتصاديات الاكثر (المانيا ، فرنسا ، بريطانيا) على معدلات تضخم منخفضة لم يتجاوز اعلى معدل فيها عن 3% وهو مسجل في بريطانيا عام 1997 ، وعلى الرغم من ان هذه المعدلات في الاتحاد الاوربي هي اكبر من المعدلات اليابانية الا

انها اقل من معدلات التضخم الامريكىة . واذا ما بقيت الحكومات والبنك المركزي الاوربي تعطي هذا الاهتمام الجدي بتحقيق الاوضاع المستقرة للاقتصاد الكلية ، فأن ذلك لن يسمح للطلب الكلي بالانحراف بالشكل او الحجم الذي يؤثر على معدلات التضخم المستقرة والمنخفضة التي يستهدفونها ، ولعل هذا المؤشر يدل على ان اداء التضخم في دول الاتحاد الاوربي يسير في الاتجاه الصحيح ، وبالتالي سيقبل من هامش المخاطرة واللايقين في التعامل بالعملة الاوربية الموحدة (اليورو) ، اذ ان ذلك سوف يؤمن استقرار عوائد الاصول المقومة به اضافة الى زيادة الثقة في التعامل به كوحدة حساب ووسيط التبادل ، وخاصة انه يتزامن مع معدلات نمو غير متسارعة للنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي والمبنية في الجدول (7) ، والتي بدورها تؤمن معدلات نمو مستقرة وكبيرة نسبيا في الفترة الطويلة .

2. الانفتاح والانغلاق الاقتصادي :-

بالاضافة الى مستوى التضخم فأن معيار مدى الانفتاح او الانغلاق يعطي مؤشرات هامة حول احتمالات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي استقرار اسعار الصرف عن عدمه ، فكلما كان الاقتصاد اكثر انغلاقا كلما ازداد هامش الاستقرار والعكس بالعكس . ويعتبر الحجم الاقتصادي النسبي (حصة الناتج المحلي الاجمالي عن اجمالي الانتاج العالمي) ونسبة التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي اكثر المؤشرات تعبيراً عن انفتاح او انغلاق اقتصاد معين ، وبملاحظة جدول (8) يتبين ان دول الاتحاد الاوربي ال (15) تساهم باننتاج ما يقارب 27.9% من اجمالي الانتاج العالمي في عام 1996 مقبل حصة الولايات المتحدة الامريكىة البالغة 26.7% لنفس السنة⁽²⁰⁾ ، وبينما كانت الاخيرة تمتلك اكبر حصة من الانتاج العالمي منذ الحرب العالمية الثانية ، فأن حصة الاتحاد الاوربي بدأت تتفوق عليها ، وبصفة خاصة بعد ازدياد عدد اعضائها بانضمام كل من (النمسا ، السويد وفنلندا) اليه ، واذا ما حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته الحالية فان الاتحاد الاوربي سيبقى مساهما باكبر حصة من اجمالي الانتاج العالمي ، واذا ما علمنا بان قوة الدولار الامريكى خلال العقود الماضية وهيمنت على الصفقات الدولية كانت ناتجة من قوة الاقتصاد الامريكى فان اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي سيجعله اكبر كتلة اقتصادية في العالم ، وهذا ما سيدعم بقوة مركز اليورو في المعاملات الدولية وازدياد الطلب عليه للاغراض المختلفة ، فالسوق الكبيرة الموحدة تؤمن فرص استثمارية ضخمة (انظر جدول 13) وتزيد من فرص التعامل بعملته⁽²¹⁾ ، فتقويم ما يقارب 28% من الانتاج العالمي باليورو ستوفر له فرص كبيرة لمنافسة الدولار الامريكى في المعاملات الدولية ، وفيما يتعلق بمؤشرات التجارة الخارجية ، فأنها ايضا تدعم بقوة افاق استخدام اليورو دوليا ، حيث تعتبر دول الاتحاد الاوربي من اكبر المساهمين في التجارة العالمية ، فمن الجدول (9) يلاحظ ازدياد حصتها من التجارة العالمية من 14.75% عام 1996 ، وهذه تفوق حصة الولايات المتحدة الامريكىة من هذه التجارة ، وبالرغم من اقتصاديات دول الاتحاد الاوربي منفردة تعتبر اكثر انفتاحا من الاقتصاد الامريكى ، (لزيادة هذه نسبة التجارية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي) ، فأنه اذا تم استثناء التجارة البينية من اجمالي تجارتها الخارجية (فأنها ستعتبر تجارة داخلية من وجهة نظر الاتحاد الاوربي) ، فان اقتصادياتها ستصبح اكثر انغلاقا من الاقتصاد الامريكى ، فبملاحظة الجدول (10) يتبين بان حصة التجارة البينية لدول الاتحاد الاوربي تعتبر كبيرة ، حيث بلغت 65.18% عام 1994 ، 1995 وهذا يعني ان ما يقارب 60% من تجارة دول الاتحاد الاوربي تعد تجارة داخلية ،

كما ان التجارة البينية بحد ذاتها تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية حيث بلغت هذه النسبة 23.2% و 24.25% للعامين 1994 ، 1995 على التوالي ، وعليه باستثناء هذه النسب فان مساهمة هذه الدول في التجارة العالمية تمثلها النسب المبينة في الجدول (9) . وفي ضوء ذلك فان المساهمة الكبيرة نسبيا في التجارة العالمية تجعل دول الاتحاد الاوربي من اكبر الكتل التجارية في العالم ، وعليه فان قيامها بتوحيد تقييم صفقاتها التجارية بالعملة الموحدة (اليورو) ستوفر دعما متزايدا لمركز اليورو في اسواق المعاملات التجارية الدولية مما يساهم في زيادة الطلب عليها كوسيط للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة .

اما بالنسبة لحصة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي (التي تمثل اهم مؤشر للانفتاح اة الانغلاق الاقتصادي) ، فتشير النسب الواردة في الجدول (11) ، بان احتساب التجارة البينية ضمن التجارة الخارجية تجعل دول الاتحاد الوري اكثر الاقتصاديات انفتاحا ، فبينما لا تتجاوز نسبتها في الولايات المتحدة الامريكية عن 23% عام 1994 نرى بانه (كمتوسط) ، فان اقل نسبة لدول الوري تشير الى 48.2% وهي اكثر من ضعفي للحصة الامريكية ، ونفس الملاحظة تسري على دول الاتحاد منفردة ، حيث لم تسجل نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي اقل من 44% في المانيا ، و 42% في فرنسا ، وفي ايطاليا 39% ، و 48% في بريطانيا ، اما اذا تم استبعاد التجارة البينية التي ستعتبر تجارة داخلية باستكمال اجراءات الوحدة الاقتصادية فانه يتبين ان الاقتصاد الوري يصاح اكثر انغلاقا من الاقتصاد الامريكي بالرغم من كون دولها اكبر المساهمين في التجارة الدولية ، الا انه اكثر انفتاحا من الاقتصاد الياباني ، حيث تشير النسب المبينة في الجدول (12) بان حصص التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الوري هي اقل مما هي عليه في الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا يعني بانها تساهم بنسبة اقل من انتاجها المحلي الاجمالي في التجارة الدولية ، او ان النسبة الاكبر من الناتج المحلي يتم تداوله في السوق الداخلية ، وهذا ما يجعل مسالة السيطرة على الاداء التضميني والمتغيرات الكلية الاخرى اكثر سهولة مقارنة باقتصاد اخر تساهم التجارة الخارجية فيها بنسبة كبيرة من انتاجه المحلي الاجمالي ، اذ يوفر الانغلاق الاقتصادي امكانيات اكبر للسياسات النقدية والمالية .

3- الاسواق المالية :-

تشير تجربة الولايات المتحدة الامريكية الا ان سعة اسواقها المالية وتحررها ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب على الدولار الامريكي لاجراء الصفقات الدولية ، كونها تمتلك اكبر الاسواق المالية واكثرها تحررا ، فحجم المعاملات التي تجري فيها تزيد عن مجموع المعاملات التي تجري في الاسواق المالية العالمية لبقية دول العالم من ضمنها الاسواق المالية الوروبية⁽²²⁾ ، الا انه في الوقت الذي يحل فيه اليورو فعليا محل المعاملات الوطنية لدول الاتحاد الوري فإنه سيزيد من احتمالات اندماج الاسواق المالية فيها ، مما سيجعلها تمتلك سوقا مالية كبيرة ، وما يؤكد تزايد فرص حدوث هذه الاحتمالات ، الاجراءات التي بدأت اغلب الدول تطبيقها فيما يخص الحد من تعدد اسعار الفائدة وتخفيض نسبة العجز في الميزانية ، اضافة الى انخفاض تكاليف الصفقات المالية جراء توحيد العملة واطلاقها للتداول في 1/1/2002 ، كما سيؤدي اطلاق اليورو الى زيادة عرض الاصول المقومة به لما ستسببه من ازدياد طلب المقترضين الى النظام المالي

الاوربي المتوسع . كما ستحفز الدول الغير الاعضاء في الاتحاد الاوربي لتنويع احتياطاتها لتصبح اكثر توافقا مع مكونات العملة المتعلقة بصفقاتها التجارية والمالية.

4-العامل السياسي :-

واذ يعتبر عامل الاستقرار السياسي محمدا مهما للاستخدام الدولي للعملة ، فأن وجهة النظر هذه تشير الى وجود فرق اساسي بين الدولار الامريكي واليورو، ففي حين ان الدولار الامريكي تصدره سلطة سياسية واحدة فأن اليورو سوف يصدره اتحاد يتألف من سلطات عديدة ، الا ان ذلك لة يمنع من ان يكون لمشروع توحيد العملة دعم سياسي واضح ، بحيث اصبح جزءا لا يتجزء من البرنامج السياسي لخلق الوحدة الاوربية كقوة عظمى⁽²³⁾ ، وحصل المشروع على حماس الدول المنضمة للاتحاد الاوربي بالالتزام به ، ولكن كان له في نفس الوقت مناوئين ، وعليه تم طرحه على الجماهير على اساس انه يمثل برنامج فني مخطط لتحقيق فوائد اقتصادية بحتة ، واذا ما علمنا بأن الدول الاوربية دخلت حربين عالميتين في هذا القرن جراء النزاعات القومية ، فأن الاستفتاء الذي اجري عام 1987 بمناسبة مرور ثلاثون عاما على توقيع معاهدة روما تحت عنوان (استفتاء اوربا 2000)⁽²⁴⁾ ، اوضح وجود درجة متزايدة من التأييد الشعبي للمثل التي قادت الى تاسيس المجموعة الى الولايات المتحدة الاوربية ، وان 60% يؤدون اسناد المسؤولية عن السياسة الاقتصادية والخارجية والدفاع لسلطة اوربية فوق قومية ، وهذا ما يدل على التحول في الولاءات القومية لصالح ولاءات اكثر شمولية ، وهذه التغيرات مؤشر هام تزيد من احتمالات التفاؤل بمستقبل الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوربي .

الاستنتاجات

ان متابعة مسيرة التعاون الاقتصادي الوربي منذ توقيع معاهدة روما عام 1957 ولحد الان تشير الى ان اغلب دول الاتحاد الاوربي جادة في الوصول بعملية التكامل الاقتصادي الى مراحل النهاية المتمثلة بالوحدة الاقتصادية التامة ، فبعد استكمالها لاجراءات السوق المشتركة المتمثلة بالغاء الحواجز الكمركية على حركة السلع والخدمات ، والغاء القيود على حركة عناصر الانتاج فيما بينها ، وتوحيد سياستها الكمركية مع الدول الغير الاعضاء واخيرا توحيد او تنسيق السياسات الاقتصادية في الكثير من القطاعات الاقتصادية اضافة الى الكثير من التشريعات القانونية ، جاءت الخطوة الاكثر اهمية الا وهي تأسيس الاتحاد النقدي الاوربي التي استطاعت اطلاق العملة الاوربية الموحدة (اليورو) كوحدة حساب في 1/1/1999 ، وقيام البنك المركزي الاوربي بمهامه في تنسيق السياسات النقدية بين الدول المنضمة اليه ، وفي ضوء التحليل السابق يمكن التوصل الى جملة من الاستنتاجات وهي :

1. تبين ان دول الاتحاد الاوربي التزمت ثلاث مراحل متكاملة لاقامة الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة ، اولها تضمن اتخاذ الاجراءات التمهيدي لتوفير الارضية المشتركة للاتفاق على الصيغ الكفيلة للوصول الى اهداف الاتحاد النقدي ، فعليه تم تحديد الخطوات العملة لتوحيد العملة بوضع الشروط المطلوبة للانضمام اليه في المرحلة الثانية واخيرا جاء التطبيق الفعلي في اطلاق العملة الموحدة اليورو 1/1/1999 على ان يتم طرحه كبديل لل عملات الوطنية الاخرى للدول الاتحاد الاوربي التي استوفت شروط الانضمام في 1/2002.

2. ان الاختلافات في الامكانات الاقتصادية اولا والخلافات السياسة بين دول الاتحاد الاوربي ثانيا ، انعكست على قدرة ورغبة البعض منها الايفاء بمتطلبات معاهدة ماسترخيت ، اذ انه لغاية 1999/1/1 ، لم تستطع كل من اليونان ، الدنمارك ، السويد وبريطانيا) من تكملة شروط الانضمام الى الاتحاد النقدي لاحد السببين اعلاه .
3. تبين وجود تداخل كبير في السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، وتأثير السياسات الاقتصادية لكل من المانيا ، فرنسا وبريطانيا على اقتصاديات الدول الاخرى ، فالسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) التي اتبعتها المانيا مثلا ترتب عليها تغيرات متجانسة في كل من (النمسا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، السويد وهولندا) وهذه تسهل بطبيعة الحال تحقيق الوحدة النقدية ، اذا ما اقترنت بالرغبة السياسية .
4. توضيحا لامكانات والخصائص الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي توفر الشروط اللازمة لعملتها الموحدة اليورو في تبوؤ موقع مهم في النظام النقدي الدولي ، الا ان ذلك لن يتم الا باستكمال دخول كافة اعضاء الاتحاد الاوربي الى الاتحاد النقدي ، عدا ذلك فان اقتصادها سيصبح اكثر انفتاحا من الاقتصاد الامريكي مما يفقده المزايا التي يوفرها الانغلاق الاقتصادي .
5. طالما بقيت قرارات البنك المركزي الاوربي واجراءاتها لا تنفذ الا بعد موافقة البنوك المركزية لكافة دول الاتحاد الاوربي ، وبمعنى اخر ، اذا بقيت السلطة النقدية بيد اتحاد من البنوك المركزية ، فإن هذا يفقد اليورو مزايا صدوره من سلطة سياسية موحدة كما هو الحال بالنسبة للدولار الامريكي ، لانه سيتعرض باستمرار الى خلافات بشأن وضع السياسات الاقتصادية ، حيث لا يمكن استبعاد حصول خلافات بين عدد من دولها حول السياسات الاقتصادية الكلية .
6. والى ان يستطيع الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي ان يؤكد مصداقيته كوحدة اقتصادية وسياسية فان الظروف عندئذ ذلك ووفق لما تم التوصل اليه فيما سبق من الصعب تحقيقه في المدى القريب .

جدول (1)

حصص عملات نختارة من اجمالي رقم الاعمال العالمية (نسبة مئوية)

المجموع	عملات اخرى	الفرك السويسري	الفرك الفرنسي	الباون الاسترليني	الين الياباني	المارك الالمانى	الدولار الامريكي	العملات السنوات
%100	14.5	5	1.5	7.5	13	13.5	45	نيسان 1989
%100	14	4.5	2	7.5	11	20	41	نيسان 1992
%100	15.3	3.5	2	5.2	13	18.5	41.5	نيسان 1995

المصدر: جورج س. تافلاس ، الاستخدام الدولي للعمىت : الدولار الامريكي واليورو ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد بلا
، حزيران 1998 ، ص43

جدول (2)

المؤشرات المتعلقة بمعايير الانضمام للاتحاد النقدي لسنة 1994 (نسبة مئوية)

الدين الحكومي % GDP	العجز في الموازنة % GDP	معدل الفائدة للفترة الطويلة %	معدل التضخم %	المؤشرات الدول	ت
64.5	4.0	7.1	3	النمسا	1.
136.1	5.3	7.6	2.4	بلجيكا	2.
70.6	3.9	8.7	2	الدنمارك	3.
30.1	5.5	8.9	1.1	فنلندا	4.
48.5	5.0	7.3	1.7	فرنسا	5.
50.1	2.5	7.0	3	المانيا	6.
113.6	12.5	—	10.9	اليونان	7.
90.9	2.5	8.2	2.3	ايرلندا	8.
125.4	6.9	11.4	3.9	ايطاليا	9.
70.0	2.3	6.4	2.2	لوكسمبورخ	10.
78.3	3.0	7.0	2.8	هولندا	11.
69.5	5.7	10.8	5.2	البرتغال	12.
62.6	6.6	11.0	4.7	اسبانيا	13.
79.1	10.4	11.9	2.6	السويد	14.
52.5	6.5	8.2	2.5	بريطانيا	15.
60.0	3	10.3	3.1	النسب المعيارية	16.

Walter T "The world econome" 2nd ed ., john

المصدر :

willy

and sons.inc , New york , 1996 , p352.

جدول (3)
معدلات التضخم السنوي للفترة 1997-1988

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1998	السنوات الدول	ت
2.55	2.5	3.0	3.3	3.6	4.4	4.9	5.3	3.2	الاتحاد الاوربي	1.
2.0	2.9	2.8	2.6	2.7	3.1	4.2	5.4	4	امريكا	2.
1.75	0.2	-0.1	0.7	1.2	1.7	3.3	3.1	0.7	اليابان	3.
1.5	2.1	1.7	1.7	2.1	2.4	3.2	3.4	2.8	فرنسا	4.
1.5	1.4	1.9	2.7	4.4	5.1	3.6	2.7	1.2	المانيا	5.
2.25	3.9	5.62	4.0	4.5	5.1	6.3	6.5	5.1	ايطاليا	6.
3.0	2.5	3.4	2.5	1.6	3.7	5.9	8.5	4.8	بريطانيا	7.

UN, "World Economic & social survey" new yoyrk , 1997. P238.

المصدر :

جدول (4)
معدلات الفائدة للفترة الطويلة (للفترة 1996-1988) (نسبة مئوية %)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنوات الدول	ت
6.4	7.6	7.4	6.9	8.6	9.1	10.0	8.8	9.1	فرنسا	1.
5.6	6.5	7.0	6.3	8.0	8.6	8.9	7.1	6.1	المانيا	2.
9.4	12.2	11.4	11.3	13.3	13.2	11.5	10.7	10.2	ايطاليا	3.
8.1	8.3	8.1	9.1	9.1	9.9	11.1	9.6	9.4	بريطانيا	4.

U.N. , "OP . cit" , p 239.

المصدر :

جدول (5)

نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي (للفترة 1988-1996) (نسبة مئوية %)

ت	الدول	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
1.	فرنسا		1.7	1.2	1.6	2.0	3.8	5.6	4.8	4.1	4.1
2.	المانيا		2.2	+0.1	2.1	3.3	2.8	3.5	2.5	3.5	4.1
3.	ايطاليا		10.7	9.9	11.0	10.2	9.5	9.6	9.0	7.1	6.7
4.	بريطانيا		+1.0	+0.9	1.2	2.5	6.3	7.8	6.8	5.7	4.8

المصدر : U.N. , "OP" , p240

جميع النسب المئوية قيمها سالبا المشارة اليها بعلامة (+)

جدول (5)

الارقام القياسية لاسعار الصرف الحقيقية (للفترة 1988-1996) (1990 = 100%)

ت	الدول	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
1.	فرنسا		98.8	95.8	100	97.9	101.6	103.1	102.6	103.1	103.1
2.	المانيا		99.7	96.7	100	97.8	100.6	100.9	99.8	104.8	100.3
3.	ايطاليا		90.1	95.1	100	101.0	98.5	85.0	83.3	81.0	91.4
4.	بريطانيا		100.3	98.2	100	102.9	99.8	91.7	92.6	89.8	92.4

المصدر : U.N. , "OP. cit" , p240.

جدول (7)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) للفترة 1997-1998 نسبة مئوية

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنوات الدول	ت
2.25	1.5	2.2	2.8	-1.3	1.2	0.8	2.5	4.3	4.5	فرنسا	1.
2.25	1.4	1.9	2.9	-1.1	2.1	1.2	4.7	3.3	3.7	المانيا	2.
1.25	0.7	2.9	2.2	-1.2	0.6	1.3	2.1	2.9	4.1	ايطاليا	3.
3.25	2.6	2.5	3.8	2.1	-0.5	-2.0	0.4	2.2	5.0	بريطانيا	4.
2.25	1.7	2.4	2.9	-0.6	1.0	0.7	2.9	3.4	4.1	الاتحاد الاوربي دولة (15)	5.

U.N. , "OP . cit" , p234.

المصدر :

جدول (8)

حصة الناتج المحلي الاجمالي الى اجمالي الانتاجي باسعار عام 1993 (نسبة مئوية)

1997	1996	1994	1993	السنوات الدول	ت
27.9	28	28.8	28.4	الاتحاد الاوربي (15) دولة	1.
26.7	26.9	26.0	27.0	الولايات المتحدة الامريكية	2.
17.2	17.1	18	17.6	اليابان	3.

المصدر : احتسب النسب من قبل الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في

1. UN : OP. CIT , p242

2. UN "Hand book of international trade and development statistics , new york , 1996 pp281-294.

جدول (9)

الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الى اجمالي التجارة العالمية * للفترة 1992-1996 نسبة مئوية

ت	السنوات	الدول	1993	1994	1995	1996
1.	الاتحاد الاوربي (15) دولة		14.75	16.2	15.3	15.77
2.	الولايات المتحدة الامريكية		13.14	14.16	13.28	15.2
3.	اليابان		7.55	8.03	7.64	

المصدر : احتسب النسب من قبل الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في

UN , "OP.CIT" PP 2-9.

*نسبة مساهمة الاتحاد الاوربي مستثناه من التجارة البينية .

** النسب المثبة لهذه منشورة في

-جورج س تاقلاس ، مصدر سابق ص 44 .

جدول (10)

حصص التجارة البينية من اجمالي تجارة الاتحاد الاوربي الخارجية ومن اجمالي التجارة العالمية

للفترة (1985-1996) نسبة مئوية

ت	السنوات	التجارة البينية	1985	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
1	اجمالي التجارة الخارجية للاتحاد		59.47	65.8	65.3	65.18	58.57	59.25	60.6	60.8
2	اجمالي التجارة العالمية		21.53	28.29	27.8	27.5	26.3	23.2	24.25	24.2

المصدر : احتسب النسب من قبل الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في

1. UN , "World Economic and social survey" , OP . cit , PP 246-247

2. UN , Hand book of international trade and Development statistics , op . cit , pp2-9 , pp 112-134

جدول (11)

نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي *
للفترة (1994-1980) نسبة مئوية

1994	1993	1991	1991	1990	1980	السنوات الدول	ت
23	22	22	21	21	21	الولايات المتحدة الامريكية	1.
16	16	18	19	21	25	اليابان	2.
44	42	44	45	46	45	فرنسا	3.
45	44	48	50	58	53	المانيا	4.
46	43	40	39	42	47	ايطاليا	5.
	53	51	49	51	52	بريطانيا	6.
53.7	51.0	48.2	50	52.7	53	الاتحاد الاوربي** (معدل)	7.

UN. OP. Cit , pp. 249-302

* احتسبت التجارة البينية ضمن التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوربي .

** احتسبت النسب العائدة للاتحاد الاوربي من قبل الباحثان.

جدول (12)

نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1996-1993 نسبة مئوية

1996	1994	1993	السنوات الدول	ت
23.3	21.2	17.65	الاتحاد الاوربي	1.
23.6	22	22	الولايات المتحدة الامريكية	2.
16	16	18	اليابان	3.

المصدر : احتسبت الخاصة بالاتحاد الاوربي من قبل الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة في

UN . "World Economic and social survey" , OP .cit , p 237 .pp 246-247

UN "H and book of international trade and development statistics"OP . cit ,

p294-307

جدول (13)
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI للفترة (1995-1990)

الارصدة الداخلية		التدفقات (1995 – 1990)				FDI		الدول	ت
% من GDP		القيمة مليون \$		% من GFCF*		القيمة مليون \$			
1995	1990	1995	1990	الخارجة	الداخلة	الخارجة	الداخلة		
10.0	8.3	2897276	171257	4.6	4.1	245007	219336	الاجمالي العالمي	1
13.4	10.9	1095693	697663	8.1	6.0	117323	86549	الاتحاد الاوربي	2
7.7	7.2	560088	394911	6.0	4.6	53064	40732	الولايات المتحدة الامريكية	3
0.3	0.3	117831	9850	2.2	0.1	26122	1359	اليابان	4

المصدر : UN."op.cit ,” p 240

GFCF* يمثل اجمالي تكوين رأس المال الثابت

جدول (14)

امؤشرات المتعلقة بمعايير معاهدة ماسترخيت

اسعار الفائدة طويلة الاجل	معدلات التضخم	العجز في الموازنة % GDP		الدين الحكومي % GDP		معايير ماسترخيت الدول
		1998	1997	1998	1997	
1998	1998	1998	1997	1998	1997	
5.6	1.5	2.3	2.5	64.7	66.1	النمسا
5.7	1.3	1.7	2.1	118.1	122.2	بلجيكا
7	2.3	0.6	1.9	53	53.4	بريطانيا
6.2	2.1	1.1	0.7	59.5	65.1	الدنمارك
5.9	2	0.3	1.1	53.6	55.8	فنلندا
5.5	1	2.9	3	58	58	فرنسا
5.6	1.7	2.5	2.7	61.2	61.3	المانيا
9.8	4.5	2.2	4	107.7	108.7	اليونان
6.2	3.3	1.1	0.9	59.5	66.3	ايرلندا
6.7	2.1	2.5	2.7	118.1	121.6	ايطاليا
5.6	1.6	1	1.7	70.1	60.7	لوكسمبورغ
5.5	2.3	1.6	1.4	70	72.1	هولندا
6.2	2.2	2.2	2.5	60	62	البرتغال
6.3	2.2	2.2	2.6	67.4	68.8	اسبانيا
6.5	1.5	0.5	0.8	74.1	76.6	السويد

المصدر: د صبحي حون ، الاتحاد النقدي الاوربي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 1 السنة الاولى ،
بغداد 1999 ، صفحة 97

الهوامش

- 1- للمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات النقدية الاوروبية انظر
- حسن النجفي ، "النظام النقدي الدولي وازمة الدول النامية"
بيت الموصل للطبع والنشر ، الموصل 1998 ، ص ص 78-79
- 1-Bradley R., "The economy today" 7th ed., McGraw hill, U.S.A, 1997 ,pp
401-407.
- 2-Walter T., "The world economy" 2nd ed., John Wiley and Sons, Inc., New York,
1996 pp 353 – 354
- 3- تشارلز اينوغ وآخرون "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي" مجلة التمويل والتنمية ، العدد بلا
، حزيران 1988 ، ص 46.
- 4- Ingram J., "International Economics" 4th Ed., John Wiley and Sons, Inc.,
New York, 1999 , pp 521-525.
- 5- UN ., "World Economic & social survey" , New York , 1997 , pp 92-93 .
- 6- جورج س . تافلاس "الاستخدام الدولي للعملة : الدولار الأمريكي واليورو" العدد بلا حزيران ، 1998 ص ص
45-42
- 7- Edwards S., "Capital control , exchange rates and monetary policy in the
World Economy" 2nd Ed., Cambridge University Press , reprinted in USA , 1997 ,
pp 93-95
- 8- انظر الجدول (3) الذي يوضح الاممية النسبية للدولار الأمريكي من الصفقات الدولية .
- 9- UN ., op. Cit , p19
- 10- Local cit.
- 11- Local cit.
- 12- UN , op cit , p63
- 13- Walter T., op . cit , p 352
- 14- UN ., op . . cit ., p19
- 15- UN ., op . . cit , p17
- 16- Edwin B . and Kardinal S . , "The Euro has arrived" Economic and
financial Bulletin , Brussels , 1999 , p 20 .
- 17- Local cit .
- 18- جورج س . تافلاس ، مصدر سابق ، ص 43 .
- 19- Walter T ., op . cit ., p 68.
- 20- قد تظهر اختلافات في هذه النسب من مرجع الى اخر ، وهذا يعود الى الصيغة التي تم بها تقدير الناتج المحلي
الاجمالي ، حيث تنخفض اذا ما تم تعديلها وفقا للصيغة (PPP) Price Power Parity .
- 21- يلاحظ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من والي الاتحاد الاوربي خلال الفترة المبينة في الجدول (13).

22- جورج س . تافلاس ، مصدر سابق ، ص 44 .

23- Edwards S ., op . cit , p 98 .

24- اوغستو لويس كارلوس ، "الجماعة الاوربية في طريق الى التكامل" مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 26 ، العدد (1) ، 1998 ص 35 .

المصادر

اولا : النشرات الرسمية :

- 1- Un ., "world Economic and social survey" new york , 1997 .
- 2- UN ., "Hand book of International trade and development statistics", new york , 1996.

ثانيا : المصادر الاجنبية :

- 1- Bradley R>> , "The Economy today" 7 th Ed. , Mc graw hill , USA , 1997 .
- 2- Edwards S . , "Capital controls , Exchange rates , and monetary policy in the world Economy "2 nd Ed . , cambridge University press , reprinted in U.S.A. , 1997.
- 3- Edwin B . and Kardinal S ., " The euro has arrived" Economic and financial Bulletin , Brussels 1999 .
- 4- Ingram J . "International Economics" 4 th Ed ., John willey and sons . inc , new york , 1996 .
- 5- Walter T ., "The world Economy" 2 nd Ed ., John willey and sons . Inc ., new york., 1997.

ثالثا : المصادر العربية :

1. اوغستو لويس كارلوس ، "الجماعة الاوربية في الطريق الى الكامل" مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 26 ، العدد (1) 1989 .
2. جورج . س . تافلاس ، "الاستخدام الدولي للعملة :- الدولار الامريكى واليورو" مجلة التمويل والتنمية ، العدد بلا ، حزيران 1998 .
3. حسن النجفي ، "النظام النقدي الدولي وازمة الدول النامية" بيت الموصل للطبع والنشر ، الموصل، 1988 .
4. تشارلز اينوخ واخرون ، العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي" مجلة التمويل والتنمية ، العدد بلا ، حزيران 1998 .
5. د. صبحي حسون ، "الاتحاد النقدي الاوربي : انبثاق عملة جديدة واثارها المحتملة" ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 1 السنة الاولى ، بغداد 1999 .

کورتتیا فه کولینی

رامانا فی کولینی کرنا وان نهگه ریت روله کی گرنگ ددهنه درافی نهووبی یی ئیکگرتی (یورو) دسیسته می درافی یی جیهانی دا .

ریبازه کی کی زانستی هاته بکار ئینان بو شروقه کرنا هندهک ده رخهویت ئابووری نهویت هاتینه ده رئیخستن ژ چه ندین به لافکیت تاییهت بقی بابته تی فه ، د نهجامی فه کولینی دا دیار بوو کو (یورو) ی کارتیکنه کا مه زن نابیت لسه رسیسته می ئاقری لده میت نیریک ، ژ بهر چه ندین نهگه ره کا وه کو بیرو چونیت سیاسی و خاصیهت و شیانییت ئابووری هه روه ها نه بجیهانانا مه رجیک ریکه فتنا ما ماسترخیت ژ یی هندهک نه ندامیت ئیکه تیا نه وروپی فه .

Abstract

The purpose of this study is to analyze the stages and the determinants of using the European single – currency (EURO) in the world markets.

An analytical approach has been used in the analysis of some indicators concerning the economical characteristics and the Maastricht criteria, which appeared from the data given from the several references .

The analysis showed that the (EURO) will not influence the international monetary system in a short term .

Format Of Manuscript

1. Manuscripts should be typed, double – spaced on A4 size paper.
2. Manuscripts written in either Kurdish, or Arabic, or English should be provided with a summary in not more than 100 words in the other two languages.
3. Manuscripts offered to publication should not have been published before.
4. The title of the manuscript should be brief. The title and the name and address of the researcher should be written on the front page of a manuscript.
5. The presentation of the researcher in physical and natural sciences should be outlined as follows:
 - a. Brief introduction stating the purpose behind the research and giving the background of previous research, if any.
 - b. Research data and their analysis.
 - c. The researcher's conclusions.
 - d. The bibliography of sources used in the research, preferably the latest ones.
6. Entries in a bibliography should be numbered in series. The number of each entry should be written between two brackets.
7. The format of an entry should be as follows:
 - a. For articles in periodicals:

The author's surname, date of publication, title of the article, title of the journal, the volume, number, the issue within that volume (in brackets), the page numbers of the article.
 - a. For books:

The author's surname, date of publication, title of the book, the place of publication, name of the publisher, the page number(s) of the reference.
8. Results of research should be presented in the form of either a table or a graph.
9. Graphs should be drawn separately in black ink on a trace-paper.
10. SI-Units should be used.
11. Manuscripts should be presented in three copies, one of which should be original.
12. The researchers bear all the responsibility for the content of their research.
13. After final correction a copy must be submitted on a floppy disc